الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 10 ذو الحجة 1423 هـ 12 فبراير 2003 العدد 8842

بريد طباعة

قلة فرص العمل تدفع سعوديين للشكوى من بطء التغيير الاقتصادي

الرياض ـ رويترز: ينتظر المواطن السعودي الجامعي سليمان تعيينه في وظيفة حكومية منذ أكثر من عام في سوق العمل المتخم بنحو 900 الف عامل ولكن بدون جدوى.

سليمان، 23 سنة، واحد من الاف السعوديين الذين ينضمون سنويا الى سوق العمل الضيق في هذه المملكة الغنية بالنفط ويدرك الجهود المبذولة لخفض معدل البطالة الذي بلغ 20 في المائة. ولكن صبره كاد ينفد.

قال سليمان «اعرف ان الحكومة تعمل على ايجاد فرص عمل منذ خمس سنوات وتتحدث عن التشدد في تشغيل الاجانب هنا. ولكنني لم أحصل على شيء حتى الان».

وقال سليمان انه يشارك المسؤولين السعوديين مثل الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية الشعور بالضيق من شح الوظائف للشباب السعودي ولكن سليمان يعترف بأن شهادته الجامعية في الادب العربي لا تحظى بالطلب في سوق العمل حيث يعجز أكثر من ربع الباحثين عن عمل عن الحصول على وظيفة.

وقد دعا الامير نايف الشركات السعودية في القطاع الخاص الى توظيف مزيد من السعوديين بدلا من ملايين الاجانب الذين يشكلون نحو نصف القوة العاملة في المملكة وأكثرهم يعمل بأشغال يدوية يأنفها السعوديون عادة.

ويعمل في القطاع الخاص كل العمال غير السعوديين وعددهم نحو 3.7 مليون عدا بضعة الاف يشتغلون في اعمال حكومية.

ولا توجد احصائيات لالاف غيرهم يعملون بطريقة غير مشروعة.

وقال الامير نايف في الاونة الاخيرة ان كل السعوديين مسؤولون عن ايجاد وظائف للشباب السعودي. وحذر من انه اذا لم تتوفر لهم وظائف فان النتيجة ستكون تفشي البطالة والفساد ومشاكل اخرى.

وباستمرار عجز عائدات النفط عن تلبية احتياجات أكثر من 17 مليون سعودي منهم 45 في المائة دون الخامسة عشرة فان ايام استيعاب الشباب السعودي في حكومة المملكة التي تعتبر أكبر مصدر للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) قد ولت منذ وقت طويل.

وفي ادراك للتكلفة الاجتماعية للبطالة منذ التسعينات حث الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد القطاع الخاص على تولي زمام الاقتصاد من الحكومة.

ورغم نمو القطاع الخاص بنسبة أربعة في المائة سنويا في السنوات الاربع الاخيرة فانه لم يحقق علامات بارزة في اقتصاد تهيمن عليه أسعار النفط التي تتحكم فيها عوامل لا يمكن السيطرة عليها مثل الاحوال الجوية والاقتصاد العالمي.

وتحت وطأة هبوط في أسعار النفط في وقت سابق بلغت نسبة نمو الاقتصاد السعودي اقل من واحد في المائة في .2002 ورغم الاعتراف بوجود مشكلة فان المسؤولين السعوديين كثيرا ما يشيرون الى ما تحقق بالفعل لتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص لكي يتولى الزمام.

ويستشهدون في هذا الصدد بصدور قانون للاستثمارات الاجنبية عام 2000 لتخفيف القيود على الملكية الاجنبية وخفض الضرائب على الشركات الاجنبية وقانون متوقع صدوره قريبا لاعادة تنظيم السوق الرأسمالية فضلا عن نجاح التخصيص الجزئي لهيئة الاتصالات السعودية.

ولكن أسباب فشل أكبر اقتصاد في الخليج في التحول الى «نمر» ليست فقط اقتصادية أو تشريعية.

يقول محللون ان تفضيل سليمان والاف غيره الانتظار للحصول على وظيفة حكومية مربحة بدلا من السعي لايجاد عمل اخر، احد اسباب تعثر التغيير الاقتصادي في المملكة.

ويلقي سعوديون باللوم على سوء الادارة. ويقولون ان واضعي السياسة اعلنوا فجأة فتح قطاعات امام الاستثمار قبل ان تجد الحكومة الوقت لوضع اللوائح والقوانين المنظمة لتدفق الاستثمارات الاجنبية.

وقال دبلوماسي في مهمته الثانية في المملكة انه بينما يصف السعوديون التغييرات في قانون الاستثمار الاجنبي بأنها «ثورية» فان الحكومة تستغرق وقتا طويلا في التغيير من منظور اقليمي وعالمي.

وأضاف ان غياب الشفافية مشكلة اخرى تجعل رجال الاعمال يحجمون عن الاستثمار في السوق السعودية.

ويقول الاقتصادي احسان بوحليقة عضو مجلس الشورى ان السعوديين يدركون انهم سيتأخرون ولكنهم ملتزمون بنظام الشورى الذي يقوم على الاتفاق بإجماع الآراء.

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة